



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع

المستوى: السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري

المادة: الظاهرة الحضرية 2

محاضرات السداسي الثاني

الأستاذة: سناء روابحي

المحاضرة الأولى:

1- الإتجاهات الإيكولوجية الحديثة:

ظهرت محاولات بحثية تسعى إلى الإهتمام بالبناءات الإيكولوجية والإجتماعية تتلخص في جملة من المحاور من أهمها الهجرة وخصائص المهاجرين، انحراف الأحداث والجريمة..إلخ.

سيطر خلال الخمسينات توجهان فكريان، أسماهما " جورج تيودرسن " G.Theodorssen : المدخل الإيكولوجي المحدث والمدخل السوسيو-ثقافي . والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه رواد هذين المدخلين يتمثل في دراستهم للمجتمع المحلي كوحدة متكاملة وكوحدة للتنظيم الإجتماعي.

1-1- النظرية الإيكولوجية المحدثة:

تمثل هذه النظرية نموذجا جديدا للنظرية الإيكولوجية المبكرة بعد إعادة صياغتها بحيث يحصر " كوين quin" الموضوع في تقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي كما يدعو إلى مزيد من الإهتمام بالعلاقات التبادلية بين الجماعات والبيئة¹.

كما تعتبر كتابات " أموس هاولي Amos Hawley " بمثابة إحياء النظرية من جديد . ويمكن تلخيص الأسس التي تقوم عليها النظرية الإيكولوجية المحدثة في النقاط التالية²

- يدور موضوع الايكولوجية حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة محدود،دائمة التغيير.

- يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل.

- دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات وليس كأفراد.

- البعد المكاني.

- البعد الزمني كالفاعل اليومي في المجتمع المحلي.

- تكامل الجوانب السيكولوجية والأخلاقية.

- ارتباط الأنشطة المعيشية بنسق القيمة السائد.

- عدم الفصل بين الظواهر الحيوية- شبه الاجتماعية والثقافية- الاجتماعية.

- إعتبار التكيف الثقافي احد الموضوعات المشروعة في التحليل الايكولوجي.

فالإطار الذي قدمه هاولي يركز على دراسة أنماط التنظيم الإنساني من خلال إطار الزمان الاجتماعي،ومن أهم النتائج التي توصل إليها³

أ - الهجرة هي السبب الرئيسي في نمو المدن . ب-تمثيل الوظائف المتخصصة إلى التمرکز.

ج -يدفع النمو الحضري بالمنطقة السكنية باستمرار إلى خارج منطقة وسط المدينة . د -هناك علاقة عكسية بين البعد عن مركز المدينة والقيمة الإيجارية للمساكن.

وتسجل كتابات كل من " دونكان Duncan " و " شنور " schnoore " (1959) الطابع العام للنظرية الإيكولوجية المعاصرة . وتهدف هذه النظرية عندهما إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية وأساسية هي :السكان والتنظيم والبيئة والتكنولوجيا ، ترتبط فيما بينها على نحو وظيفي متبادل لتكون ما يسمى "بالمركب الإيكولوجي".

1-2- النظرية الايكولوجية السوسيو- ثقافية.

تستند هذه النظرية في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده إلى المتغيرات الثقافية.

وتدعيما لهذا الموقف توجد دراستان، الأولى ل " فيري firey عن إستخدام الأرض في " بوسطن " . والثانية ل"جونسن jonassen " عن المجتمع المحلي النرويجي في نيويورك

يرى " جونسن jonassen " في دراسته عن الحراك الجغرافي أن هناك عاملين أساسيين يستخدمان

1 - فادية عمر الجولاني : (1984) علم الاجتماع الحضري، الرياض، دار علم الكتب للنشر والتوزيع ،ص76 .

2 - السيد الحسيني : (1981) المدينة:دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف-القاهرة-ص 410

3 - خروف حميد وآخرون (1999) المرجع السابق ذكره،ص:42

لتفسير هذا الحراك وهما الأعمال التقليدية والقيم الثقافية حيث تشير تنمية وتطوير المناطق الثقافية النرويجية في نيويورك إلى متصل مكاني وزماني يرتبط بالخاصية المميزة لتراثهم في تفاعلهم مع البيئة الجديدة ومن ثم صار السلوك الايكولوجي للفرد في مدينة أمريكية كبيرة يفسر في ضوء العديد من التغيرات "السوسيو-ثقافية".

1-3- اتجاه الثقافة الحضرية:

ارتبط هذا الاتجاه بأعمال مجموعة من علماء الاجتماع، ممن إهتموا بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والايكولوجي، أو ممن اتخذوا من المدينة متغيراً أساسياً لتفسير بعض الأنماط الحضرية ويأتي في مقدمتهم " لويس ويرث Louis Wirth " وروبرت ردفيلد Robert Redfield

أ- لويس ويرث : تبلور هذا الاتجاه بعد نشر مقال لـ " لويس ويرث " سنة 1938 تحت عنوان

الحضرية كأسلوب للحياة 35 urbanisation as a way of life (ظهرت مقالة لويس ويرث التي ضمنها نظريته عن الحضرية في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع المجلد 24 سنة 1938 . الصفحات من 1 إلى 24) الذي ضمنه نتائج دراسته لمدينة شيكاغو الأمريكية . فكان لويس-ويرث مرتبطاً بمدرسة شيكاغو ، كما كان أكثر الشخصيات البارزة في علم الاجتماع الحضري إثارة للجدل.

إن أعمال " ويرث " ساهمت في بلورة مفهوم المدينة بحيث يعتبرها وحدة اجتماعية لها أنماطها وأنساقها المميزة لها والتي لا توجد في أية وحدة اجتماعية أخرى ، ومن ثم أكد على ضرورة جعلها موضوعاً لعلم الاجتماع الحضري.

لقد اختار " ويرث " في تعريفه للمدينة، تلك العناصر المميزة للحضرية والتي تشكل في رأيه، طريقة مميزة في الحياة . فالمدينة هي : وحدة عمرانية كبيرة نسبياً، تتميز بالكثافة السكانية، وهي: مقر دائم – لأفراد غير متجانسين اجتماعياً.⁴

وعلى الباحث الاجتماعي أن يتبين أشكال الفعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي التي تظهر عادة في مثل هذه الوحدات العمرانية، ويحتوي تعريف " ويرث " للمدينة على المتغيرات التالية:

-كبر عدد السكان (الحجم) - ازدياد الكثافة السكانية - ازدياد درجة عدم تجانس المجتمع المحلي و بروز السمات والخصائص المميزة للحضرية.

- الحجم

يرى ويرث أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري - المدينة - اتسع نطاق التنوع الفردي وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، ويؤدي هذا العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك. كما أن ضعف هذه الروابط والعلاقات، يفرض بدوره إحلال المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمي محل الروابط والعلاقات غير رسمية.⁵

بهذا المنطلق ينتقل – ويرث- من قضية إيكولوجية بحثة **الحجم** إلى عدد من القضايا التي تمس طبيعة المجتمع الحضري والشخصية الحضرية . وبالإضافة إلى ما تقدم ، يرى - ويرث -

4 - محمد الجوهري وعلياً شكري: (1983) علم الاجتماع الريفي والحضري-دار المعارف، ط 2 ،ص:360

5 - السيد عبد العاطي السيد : (1985) علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري دار المعرفة الجامعية، ط (1) ،ص 100

كلما ازدادت المدينة نموا في الحجم بازدياد عدد المقيمين بها، فإن طبيعة العلاقات الاجتماعية تتعرض للتغيير والتبدل، فتصبح هذه العلاقات لا شخصية، وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال وانقسامية نفعية، مما يؤدي إلى فقدان المعايير مثل روح المشاركة والطوعية.

وواضح من ذلك أن " ويرث " يقارن هنا بين العلاقات التي تظهر في الجماعات الأولية المميزة لحياة القرية، والعلاقات التي تظهر في الجماعات الثانوية المميزة لحياة المدينة. وبطبيعة الحال يؤثر موقف مثل هذا في النسق الاقتصادي والسياسي، حيث تؤدي انقسامية العلاقات الحضرية وتميزها بالطابع النفعي إلى التخصص الوظيفي للنشاط وتقسيم العمل، كما تؤدي صعوبة الاتصال الشخصي والمباشر بين الأفراد إلى أجهزة متخصصة من خلال عمليات الإنابة أو التعويض.

- الكثافة *densité*

F استخدم - ويرث - متغير " الكثافة " كخاصية أساسية ومميزة للمجتمع الحضري⁶ يتضح من ذلك:

أ- إذا زادت كثافة السكان في منطقة معينة زادت فرص ظهور التباين والتخصص في مجالات الحياة الاجتماعية وأنشطتها المختلفة

ب- ويرى أن الكثافة الناجمة عن الحجم تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي

ج- تزيد من انفصال الجماعات السكانية عن بعضها البعض حيث تقطن الجماعات المتشابهة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مناطق سكنية واحدة.

د- تؤدي شدة الكثافة إلى ظهور أمراض اجتماعية مع الحاجة الملحة للضوابط الرسمية لمواجهتها.

- اللاتجانس *Hétérogénéité*

أما متغير اللاتجانس فقد كان في ذاته نتيجة حتمية لكبير الحجم والكثافة العالية من جهة، واستجابة مباشرة لضرورة اقتصادية - تقسيم العمل - وأخرى اجتماعية تمثل الاختلافات والفروق من جهة ثانية. فإن اللاتجانس يؤدي بدوره إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية من أهمها:

تنوع الجماعات الموجودة بالمدينة والصراع بين مختلف الإنتماءات، والحراك الجغرافي والإجتماعي المتزايد لسكان المدينة كما أن تنوع النشاطات والبيئات الاجتماعية والثقافية في مجتمع المدينة قد يؤدي إلى التفكك الاجتماعي. في ضوء ما تقدم، يبدو أن مقال " لويس ويرث " يتضمن مجموعة من القضايا ترسم في مجموعها وجهة نظر محددة في المدينة⁷

أ - فهو يبدأ بقضية أساسية، هي أن الحضرية أسلوب حياتي له سماته وخصائصه.

ب - إن اهتمام " ويرث " بالكشف عن الصور المختلفة للفعل الاجتماعي وأنواع التنظيم، جعلته يولي عناية كبيرة للثقافة الحضرية ويدرس تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي.

ج - كما أولى " ويرث " عناية خاصة يتمثل في تناوله الامبريقي "للحضرية كأسلوب للحياة " من خلال ثلاث منظورات ترتبط فيما بينها ارتباطا كبيرا.

المنظور الأول: النظر إلى الحضرية كبناء فيزيقي يتضمن أبعادا سكانية وإيكولوجية وتكنولوجية

المنظور الثاني: النظر إلى الحضرية كنسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن بناء اجتماعيا مميزا، ومجموعة من النظم الاجتماعية، ونمطا محددًا من العلاقات الاجتماعية.

المنظور الثالث: النظر إلى الحضرية كمجموعة من الاتجاهات والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجمعي الخاضع لآليات خاصة من الضبط الاجتماعي.

⁶ - حميد خروف وآخرون: (1995) الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، منشورات جامعة قسنطينة، ص 58-59.

⁷ - المرجع نفسه، ص 61

-نقد وتقييم اتجاه الثقافة الحضرية عند " لويس ويرث "

على الرغم من أن فكرة " الحضرية كأسلوب للحياة " قدمت إطار اشاملا للمظاهر التي تتواجد في المجتمع الحضري الصناعي إلا أنها تعرضت إلى جملة من الانتقادات الشديدة لعل أبرزها⁸ أولا:كان" ويرث " يهدف إلى إقامة تعميمات تنطبق على جميع المدن " كنموذج مثالي " إلا أن بعض الإستنتاجات التي ترتبت على ذلك لا تنطبق إلا على المدن الصناعية فحسب، وقد يرجع ذلك إلى أن خبرة "ويرث " والبحث الذي أجراه ومنه استنتج هذه الخصائص، اعتمد كلية على ظروف المجتمع الأمريكي في العشرينيات والثلاثينيات تلك الفترة التي تزايدت فيها الهجرة وبأعداد كبيرة من مختلف بلاد العالم التي كانت في غالبيتها أقل تحضرا من الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا:مبالغة" ويرث "في التأكيد على درجة التفكك والعلمانية التي تتسم بها المجتمعات المحلية الأمريكية. **ثالثا:**مبالغته في وصف العلاقات الإجتماعية بين سكان المدن بالبساطة لأن أهم ما يميز العلاقات الإجتماعية الحضرية هو تنوعها وكثرتها، وليس كونها ثانوية فقط.

حيث يؤكد" بيتر مان Peter Mann أن الإنتقال " من الريفية إلى الحضرية " لا يؤدي بالضرورة إلى إحلال العلاقات الثانوية محل العلاقات الأولية كما توصل " أوسكار لويس Oscar Lewis إلى نتائج تؤيد ما ذهب إليه بيترمان Peter Mann حيث أن المدينة تتيح للفرد مدى واسعا من البدائل، على خلاف القرية التي يضيق فيها هذا المدى.

رابعا:أن الروح المعنوية التي ظن " ويرث " أن قيام الصناعة والشركات الكبرى تؤدي إلى طمس معالمها ليس له ما يبرره، لأن المصانع الآن تقوم كمجتمعات صغيرة يترابط من يعملون بها ترابطا شديدا نتيجة إحساسهم بالإنتماء على مصالح واحدة وتطلعهم إلى آمال مشتركة⁹.

خامسا:مغالاة" ويرث " كثيرا في التأكيد على العلاقة العلية، بين الأشكال المكانية للمدينة وبين المحتوى الإجتماعي المتميز للثقافة الحضرية.

فقد وضحت دراسات دونكان Duncan و رايس Reiss أن الثقافة الحضرية تتمتع بإستقلالية نسبية فضلا عن التأثير بحجم وكثافة السكان، الدخل وفئات السن والحراك الإجتماعي والتعليم وحجم الأسرة وعضوية الجماعات السلالية، وغيرها من المتغيرات التي تصور " ويرث " أنها تخص فقط المحتوى الحضري وتميز الحضرية كأسلوب للحياة.

سادسا:ومن المآخذ التي تسجل على آراء" ويرث " فشلها في إستيعاب الإطار التاريخي والمجتمعي الذي توجد فيه المدينة، ومن أخطائه التعميمات التي أطلقها على طريقة الحياة، في حين ينتشر التحضر إضافة على ذلك في الأطراف والقرى وهو ما دفع " ويرث " لأن يفترض عدم التجانس، واللامعيارية، التي تتجلى في إختلال التوازن في المدينة.

4-2-ردفيلد R.Redfield ومتصل الفولك الحضري :

قام روبرت ردفيلد بأعمال ميدانية في القرى والمجتمعات المحلية الصغيرة بالمكسيك وكانت هذه الأعمال تستهدف التوصل إلى تعريف الإختلافات بين طبيعة المجتمعات المنعزلة المتجانسة والمجتمعات غير المتجانسة التي تتميز بالحركة والتغير.ويطلق على المجتمع الأول" المجتمع الشعبي the Folk Society

ويطلق على الثاني المجتمع الحضري The urban society

⁸ -المرجع نفسه،ص:63

⁹ - محمد عاطف غيث : (1972) علم الإجتماع الحضري،مدخل نظري، ص:21.

وتبرز المتغيرات الرئيسية عند ردفيلد أن هناك تغيراً من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري حيث: يزداد حدوث التفكك الثقافي، وتزداد درجة العلمانية ودرجة الفردية.

ولقد كان "ردفيلد" يحاول وضع متصل يمثل أحد طرفيه "مجتمع الشعبي" ويمثل الطرف الآخر للمتصل - الطرف النقيض - "المجتمع الحضري" ويلاحظ أن هناك تدرجاً من أحد الأقطاب إلى القطب الآخر للمتصل.

- نقد نظرية ردفيلد حول متصل الفولك-الحضري:

لقد استأثرت محاولة دراسة المجتمع المحلي الحضري من خلال متصل متدرج، اهتمام الباحثين لفترة طويلة في شكل انتقاد كما هو الحال عند "أوسكار لويس Oscar Lewis" و "هراس ماينر Horace Miner" لعل من أهم الانتقادات التي وجهت لمدخل متصل الفولك الحضري كأداة تصورية لتحليل المجتمع المحلي الحضري.

يعرض "أوسكار لويس" بعض الانتقادات الهامة لأفكار ردفيلد من أهمها¹⁰

أ- يرجع كل التغيرات التي تطرأ على مجتمعات الفولك إلى عامل واحد هو التحضر ويقضي باقي العوامل أو يهملها، فالثورة الزراعية في المكسيك، ليست على حد تعبيره، حركة حضرية، ولكنها مع ذلك أحدثت تغيرات واسعة المدى في الحياة القروية المكسيكية.

ب- إن الثقافات دائماً في حالة من التغير المستمر، ومع ذلك ليس شرطاً أن تكون هذه التغيرات ذات طابع أو اتجاه ثوري للإنتقال من مجتمع الفولك إلى مجتمع حضري.

ج- إن النموذج الذي حدده ردفيلد، لم يبرز على حد تعبير "أوسكار لويس" الإختلافات والتمايزات الواسعة المدى بين مجتمعات الفولك ذاتها. كذلك لقد ركز متصل ردفيلد على الجوانب الرسمية للمجتمع، وهذه لا تمثل أهمية كبيرة في التحليل الثقافي للمجتمع.

د- إن كثيراً من نتائج التحضر التي ساقها ردفيلد-كالتفكك الثقافي والاتجاه نحو العلمانية والفردية لشواهد امبيريقية مؤكدة إذ لا يوجد أي دليل في نظره على حدوث تفكك ثقافي في مجتمع الفولك الذي درسه كل منهما، فلا تزال الوحدة الأسرية قوية ومتماسكة، ولم تضعف السلطة الأبوية، كما لم تضعف مسؤوليات الفرد نحو جماعته ومجتمعه على نحو ما أشار إليه ردفيلد.

وجه السيد عبد العاطي السيد نقداً يتعلق بفشل هذا الإتجاه في تحديد العناصر الرئيسية للمجتمع الحضري في حد ذاته. بعبارة أخرى لم يولي ردفيلد اهتماماً خاصاً بتحديد خصائص الحضرية والمجتمع الحضري وحسبه دائماً، فمن الخطأ توجيه جهود الباحثين في واقع المجتمع الحضري نحو مقابله أو مقارنته بالمجتمع الريفي من خلال ثنائية أو متصل. فإن واقع المجتمعات الحضرية الحديثة له من الخصائص والجوانب المتعددة-بل والمشكلات - ما يجعله أولى بمعالجته كمجموعة من الظواهر التي يتعين دراستها وتحليلها في ذاتها.

3- المدرسة الألمانية أو الإتجاه النفسي الاجتماعي في دراسة الحياة الحضرية:

هناك اتجاه نظري ثالث لا يختلف عن اتجاه الثقافة الحضرية في كثير من الجوانب، إلا أنه يتميز عنه في نقطة أساسية مفادها أن النظرية النفسية الاجتماعية هي التوجيه النظري الذي سيطر على رواده، ويضم هذا الإتجاه أعمال "ماكس فيبر Max Weber" و "جورج زيمل George Simmel" و "أوزفالد شبنفلر Oswald spengler" ولقد تم تصنيفهم تحت عنوان المدرسة الألمانية تم التطرق إلى آراء ماكس فيبر و جورج زيمل في محاضرات سابقة -

¹⁰ - السيد عبد العاطي السيد: (1985) علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري ط(1)، دار المعرفة الجامعية، ص(96-98)

أوزفالد شبنقنر Oswald Spengler

ذهب " شبنقنر " في كتابه الشهير " تدهور الغرب " إلى أن المدينة لها ثقافتها الخاصة، ويعتقد " شبنقنر " أن التعارض الأساسي في نظام الحياة البشرية يكمن في ما بين المدينة والريف من عدم توازن، وأن جذور الحياة الأساسية توجد دائما في الأرض.

يرى " شبنقنر " أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة لأن نشأة المدن الثقافية وتدهورها يتخذ نمطا واضحا يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع.

يعتقد " شبنقنر " أن كل ثقافة لها " روح شعبية " تظهر في المراحل الأولى من تطورها، وهذه الروح تمنح هويتها الثقافية، حينما تنمو المدن تدريجيا فإن ذلك يؤدي إلى تغيير هذا الطابع الثقافي، نتيجة تشجيع الفردية والإنفصالية، بين أعضاء المدينة. وهكذا، تتشابه جميع المدن الكبرى طالما أنها نشأت في الأصل عن ثقافة واحدة وهذا التشابه هو علامة المرض والتغير، أما التوازن بين القرية والمدينة فهو في رأي شبنقنر مفتاح صحة كل المجتمعات النامية.

ومنذ أن كتب " شبنقنر ¹¹ " عن التطور الدوري للثقافة أصبحت هذه الفكرة تتردد بوضوح لدى المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي A. Toynbee وعالم الاجتماع الحضري الأمريكي " لويس ممفورد Lewis Mumford ".

وهكذا تبين أن ثم اتفاق يجمع ما بين موقف فيبر وزيمل و شبنقنر مؤداه التأكيد على " الثقافة الحضرية " رغم اختلاف كل منهم في تفسير أو تبرير هذه العقلية ولقد كشف هذا التأكيد عن موقفهم النفسي الإجماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة. تعرضت هذه النظرية النفسية الاجتماعية لنفس النقد الذي تعرضت له النظرية الإيكولوجية، حيث انحصر اهتمامها في جانب من جوانب الحياة الحضرية، وبالتالي لا تصلح للتحليل المتكامل من المنظور السوسيولوجي.

المحاضرة الثالثة:

4- اتجاه مركب السمات:

إن مدخل مركب السمات يستخدم عددا من الصفات أو المتغيرات الأمبريقية الملموسة يمكن ادراكها في الواقع. يقوم هذا الإتجاه على تصور وجود علاقة عليية بين هذه المتغيرات، بمعنى أن الارتباط العلي هنا ارتباط متسلسل يبدأ من عامل واحد تعتمد عليه كل العوامل الأخرى، ومثال ذلك أن

سوروكين " و " زيمرمان Zimmerman, Sorokin يعتبران هذا المتغير الأول هو المهنة، بينما يفضل " لويس ويرث " الحجم والكثافة.

يبلور هذا الإتجاه في دراسة الفروق الريفية الحضرية وذلك من خلال السمات المتعددة التي تربطها، مشكلة في عمومها الخصائص المميزة لكل من المجتمعين: الريفي والحضري، والتي حصرها كل من " سوروكين " و " زيمرمان " في عدد من الخصائص تتمثل في: المهن والبيئة وحجم المجتمع المحلي وكثافة السكان وتجانس السكان وعدم تجانسهم والتمايز والتدرج الإجتماعي والحراك ونسق التفاعل، لأن هذه الخصائص تفيد كثيرا في تحليل الجوانب البيانية والوظيفية للمدينة كمجتمع محلي حضري.

5- الإتجاهات الحتمية:

هناك اتجاهات فكرية متعددة ومتباينة في رؤيتها للواقع الاجتماعي الحضري بكل أبعاده التاريخية اختلفت في تأكيد كل منها على متغير واحد بعينه مما جعلها تأخذ في تصورها طابعا حتميا، واستعرض بإيجاز الأطر التصويرية التي شكلت هذه الاتجاهات النظرية وذلك على النحو التالي:

1.5-الاتجاه القيمي:

ينطلق هذا الاتجاه من أن القيم الثقافية، هي الموضوع الأساسي الذي تفسر في ضوئه كل مظاهر الحياة في المدينة وتنظيماتها الإيكولوجية والاجتماعية¹².
إن دراسة" ولتر فيري Walter Firey لبعض المدن قد ساعدته على فهم أبعاد القيم الثقافية في تفسير المجتمع الحضري، وعليه أكد على هذا العامل بصفة أساسية.
وقد تندرج أعمال" ماكس فيبر "تحت هذا الاتجاه وأنه أخذ من القيم المسيطرة على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات أساسية مستقلة، ومن البناء الاجتماعي للمدينة متغيرا تابعا ومعتمدا وقد تبلور هذا الاتجاه، بعد نشر نتائج دراسة" ولتر فيري " عن استغلال الأرض في مدينة" بوسطن " الأمريكية والتي تضمنت دور القيم الثقافية في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع الحضري.
وقد تدعم هذا الاتجاه بعد نشر أعمال" كولب W.L.Kolb " الذي تناول البناء الاجتماعي والوظيفي للمدن. كما أن دراسات كل من" ديكينسون Dickinson للمدينة الأوروبية الغربية ودراسة" فون قرينباوم Von Grunbawm عن المدن الإسلامية، أكدت بصورة واضحة على القيم الدينية لدى قرينباوم كمتغير أساسي في تغيير المدن الحضرية، تأكيد واضح على أهمية القيم الدينية، وتأثيرها على الأنشطة اليومية بتلك المدن، فإن للقيم فاعليتها وتأثيرها أيضا بالنسبة لظهور المراكز الحضرية ونموها.
ويبدو من الدراسات التي تبنت هذا الاتجاه، أنها لم تتعد كثيرا عن الإطار الفكري الذي صاغه" تالكوت بارسونز Talcoot Parsons والمتعلق بتأثير القيم على البناء الاجتماعي للمجتمع.
كما قدم" وايت W.White في هذا المجال محاولة نظرية لفهم العلاقة بين القيم وتغيير البناء الاجتماعي الحضري، واستنادا إلى شواهد عديدة ذهب" وايت "إلى أن القيم الثقافية تؤثر على تفضيلات الناس بالنسبة للإقامة في المناطق الحضرية.

2.5-الاتجاه التكنولوجي:

يركز أنصار هذا الاتجاه في الدراسات الحضرية على التكنولوجيا باعتبارها العامل الأساسي في التأثير على المدن وأنماطها المكانية والزمانية، ومن أنصار هذا الاتجاه وليام أوجبرن W.OGBURN و أموس هاولي Amos Hawley

وقد إتضح اهتمام" أوجبرن "تأكيد هذا على العامل التكنولوجي في التأثير على المراكز الحضرية منذ أول مؤلف له بعنوان" التغيير الاجتماعي " عام1922
والحقيقة أن" أوجبرن "يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن التكنولوجيا هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية. فيركز بصفة أساسية على أثر التكنولوجيا داخل المجتمعات المتحضرة في ميادين مختلفة كالزراعة والتجارة والسكن والعائلة وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمعات الحضرية وهذا التأثير الذي تمارسه التكنولوجيا يؤدي في رأي" أوجبرن " إلى تأثيرات عديدة تنتشر في كافة الاتجاهات في الحياة الحضرية، وهذا التأثير مستمر ويمكن تصوره على أنه سلسلة متصلة الحلقات.

وقد ذهب "أوجبرن" إلى أن طبيعة سكان المدينة ومجال إقامتهم وأماكن عملهم يمثل انعكاساً لأحدى وظائف النقل المحلي، وقد جاء تدعيم هاوولي لتصوير "أوجبرن" حيث ينظران معا إلى المدن ذاتها على أنها من خلق وسائل النقل¹³

إن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي للنسق الحضري ماتزال بحاجة لمزيد من البحث والدراسة لمعرفة التأثير المتباين الذي تحدثه الأنساق الصناعية الاجتماعية الحضرية على الأنساق الاجتماعية الشعبية، حيث أن النماذج في إفريقيا أقل قدرة على التأثير بآثار الصناعة والحضرية.

3.5- الإتجاه الإقتصادي:

ينطلق هذا الإتجاه من التوجيه النظري ذاته للحتمية الإقتصادية التي مال إلى تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء العوامل الإقتصادية وحدها، والتي مثلتها أعمال كارل ماركس Karl Marx وأنصاره أصحاب هذا الإتجاه ينطلقون من ان العامل الإقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وأن المشكلات الحضرية المعاصرة في الغرب لم تتشكل بالتصنيع وحده فحسب بل من خلال الملامح المميزة للتصنيع الرأسمالي.

4.5- إتجاه القوة:

يسعى هذا الإتجاه إلى تفسير البناء الاجتماعي والإيكولوجي الحضري، في ضوء متغير القوة. ولقد انطلق أنصار هذا الإتجاه من فكرة مفادها أن رغبة أية جماعة من الجماعات في إجراء تغييرات جوهرية على هذا البناء يعتمد على مدى امتلاكها للقوة كما أن الحكومات تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية أو العنصرية.

لقد دخل "وليام فورم W.Form هذا الإتجاه في الإيكولوجيا الحضرية لتفسير أنماط الإستخدامات الحضرية للأرض وهذا ضمن كتاب له بعنوان "مكانة البناء الاجتماعي في تحديد استغلال الأرض" والذي نشره سنة 1954

فلقد ذهب "فورم" إلى أن القوة الأساسية لعبت دوراً متميزاً في تشكيل المدن وتحديد بناءها¹⁴ في حين يحدد جوبرج ثلاثة مستويات لتحليل النسق الحضري هي: المستوى المحلي، المستوى الوطني، والمستوى الدولي. رغم إختلافات علماء الاجتماع حول كيان تواجد القوة، مصادر ممارستها، تحديد عناصرها إلا أن البعض يذهب إلى أن القوة تتركز في يد جماعة واحدة، تسيطر على مصادر القوة وتؤثر في كافة القرارات وفي البعض الآخر يؤكد أن القوة تتوزع على جماعات متعددة.

أ- فعلى المستوى الأول - المحلي- تلعب قرارات القوة المحلية دوراً تأثيرياً واضحاً بالنسبة لإيكولوجية المدينة، وبناءها الاجتماعي، ويتمثل ذلك في أن إمكانية مجموعة من الأفراد لتحقيق أهدافهم ترتبط بصورة أساسية بالسلطة السياسية التي يمتلكونها. والتي يستمدون منها قراراتهم، كتلك التي تتعلق بإجراء تغييرات جوهرية على بناء المدينة.

ب- أما على المستوى الثاني - الوطني- فإن قرارات القوة التي تصدرها السلطة على المستوى الوطني تؤثر دون شك على إيكولوجية المدينة وبناءها الاجتماعي، وهي ظاهرة عامة ليست قاصرة على مجتمع بعينه. وقد أشار "جوبرج" في هذا المقام إلى تجربة الإتحاد السوفياتي-سابقاً- وذلك عندما أرا دت القيادة السوفياتية أن تغيير نمط الحياة في بعض المدن، وتحويلها من الطابع الريفي إلى الطابع الحضري، وذلك بتحطيم الأسلوب التقليدي للحياة بهدف إدماجهم في مجتمعات يسودها التصنيع والتحضر. كما أن قرارات السلطات الأمريكية في السابق مثل قرارات التفرقة العنصرية في بعض

13 - المرجع السابق، ص: 84

14 - حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مرجع سبق ذكره، ص: 78

المدارس، أثرت بشكل واضح على اتجاهات السلوك ونمط التفاعل الإجتماعي العام في المجتمع الحضري. ج-أما بالنسبة للمستوى الثالث- العالمي- فتوجد العديد من المجتمعات التقليدية سعت للتصنيع والتحضر نتيجة لرغبة الصفوات الحاكمة في تحقيق مزيد من القوة، ودعم مكانة تلك المجتمعات بين الأمم لإيمانها بأن قوة المجتمعات ترتبط-حاليا- بمدى ما يتوفر لها من أساس صناعي وحضري، وكذا سعيها منها لإبطال فاعلية مقاومة التغيير الكامنة في البناء الإجتماعي التقليدي لمجتمعاتهم. وبذلك تنتضح فاعلية متغير القوى، بالنسبة لعمليات التحضر، وأسلوب الحياة الحضرية، وبناء النسق الإجتماعي للمجتمع الحضري على الرغم من أن "فورم" لم يكشف عن الفائدة المرجوة من تطبيق هذا الإتجاه في عملية تحليل نمو المدن والتنظيم الإجتماعي الحضري بصورة عامة¹⁵.

المحاضرة الرابعة:

6- إتجاه الأنتروبولوجيا الحضرية:

ظهرت الأنتروبولوجيا الحضرية بصورة واضحة كفرع متخصص في منتصف الستينات، وأجريت الكثير من الدراسات الأنتروبولوجية في المجتمعات المختلفة. لم يقتصر تحليل جوانب العلاقة بين المكان ونوعية الحياة على إسهامات علماء الإجتماع الحضري فحسب وإنما فيه أيضا علماء الأنتروبولوجيا الحضرية. ومن أبرز العوامل التي جعلت الأنتروبولوجيا تتجه إلى دراسة المجتمعات الحضرية قيام الحرب العالمية الثانية، فقد كانوا قبل قيام هذه الحرب يهتمون بدراسات المجتمعات البسيطة والبدائية، خاصة في إفريقيا وشرق آسيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1939 لويديوارنر Lloyd Warner أشار أن كل المجتمعات البشرية بدائية أو متحضرة، بسيطة أو معقدة تعتبر موضوع دراسة الأنتروبولوجيا¹⁶. أسهم "روبرت ردفيلد" في تطوير الدراسات الأنتروبولوجية للمجتمعات المعقدة وكان ذلك له أثر هام ودور كبير في مجال الدراسات الحضرية، كما أن عناصر إطاره النظري كانت مناسبة كمدخل لإجراء دراسات أنتروبولوجية حضرية. إلا أن أول محاولة أنتروبولوجية لدراسة الحياة الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في عام 1939، وتعتبر بمثابة الجسر الذي يربط بين السوسولوجي والأنتروبولوجي وكان صاحب هذه المحاولة هو "لويد وارنر" الذي مزج بين استراتيجيات البحث التي تشمل على الملاحظة بالمشاركة، وتقنيات البحوث المركزة، حيث قضى ثلاث سنوات يدرس قبيلة استرالية تدعى قبيلة "مورنجين" وقرر بعد إجراء هذه الدراسة أن ينقل تقنيات البحث الأنتروبولوجي المركز إلى دراسة مدينة أمريكية "يانكي سيتي city Yankee وتأثر تلاميذ" لويد وارنر "بإتجاهه في دراسة المجتمع المحلي مثل" وليام فوت هو ايت "Wiliam Foot" في دارسته مجتمع ناحية الشارع Street corner society تأثر هربرت قانز herbert Gans بمنهجه في دارسته "القرويون الحضريون Urban" ركز على التجانس العرقي بين السكان كما درس أيضا المجتمعات المحلية الضواحي الحضرية، وأكد على أوجه التشابه بين أساليب الحياة الحضرية.

أن كلا من " هو ايت وقانز "يعتبران باحثان في المجال السوسولوجي، ولكنهما استخدمتا الدراسة المركزة والوصف الأثنوغرافي Ethnographie عندما اتجه الأنتروبولوجيون إلى دراسة المجتمعات الحضرية، حرصوا على استخدام النظرة الشمولية مما أدى إلى صعوبات عديدة في دراسة البيئات الحضرية التي تحتوي على كم كبير من البشر، بالإضافة إلى التباين الكبير في الفروق الثقافية بين الأفراد الذين يعيشون فيها. وقد واجه الباحث الأنتروبولوجي في البيئة

15 - على فادية عمر الجولاني- (1997) علم الإجتماع الحضري مركز الإسكندرية للكتاب ص ص 91- 92.

16 - محمد حسن غامري: (1984) الأنتروبولوجية الحضرية- دار المعرفة الجامعية ط (1) ص 4

الحضرية صعوبة استخدام النظرة الشمولية، مما أدى به إلى استخدام أساليب منهجية أكثر ملائمة للبحث الأنثروبولوجي الحضري. حسب الباحث F محمد حسن غامري 17 يمكن تصنيف دراسات الأنثروبولوجيا الحضرية وفق ثلاث أنواع رئيسية من المداخل:

1-6- المدخل التقليدي:

يركز هذا المدخل على موضوعات الهجرة الريفية-الحضرية، تكيف الفلاحين في البيئة الحضرية. ظهرت دراسات عن عمليات التكيف الذاتي في مناطق كبيرة من العالم، وتشكل جزءا كبيرا من التراث في دراسة الفلاحين في المدن. وتشتمل دراسات التكيف على الإهتمامات الآتية:
أ- الدراسات التي تستخدم مرونة الروابط الإجتماعية من خلال امتداد القرابة، وروابط القبيلة، والروابط الإقليمية، وروابط الصداقة.

ب- الدراسات التي تصف نقل النماذج التنظيمية والبنائية من المجتمع المحلي القروي إلى المدينة.

ج- الدراسات التي تصف المشكلات التي تنبثق عن تكوين جماعات جديدة متماثلة ومتماسكة في بيئة حضرية غير متجانسة.

اتضح أن معظم هذه الدراسات تؤكد على استمرار انتقال العادات والتقاليد الريفية أو تعديلها وهذه تتعارض مع النظرة السلبية إلى المدينة التي ترى أنها سبب تفكك الروابط والعلاقات، وفقدان الطابع القبلي، وفقدان الثقافة.

2.6- مدخل المشكلة الرئيسية:

يعتبر هذا المدخل وليد الظروف السياسية التي نتجت عن الإستعمار والجماعات السياسية المسيطرة على المجتمعات النامية. كما يتناول هذا المدخل دراسة أحد المشكلات الرئيسية في المجتمع. انبثق هذا المدخل من مصدرين، إحداهما هو الأنثروبولوجيا التطبيقية إذ أنه بالإمكان توظيف المعرفة الأنثروبولوجية في الأغراض العملية المتمثلة في حل مشكلات الإنسان.

والمصدر الثاني يظهر لدى الباحث الأنثروبولوجي الحضري عند تناول المواضيع مثل الأقليات العرقية، التدهور الحضري... ويلاحظ أن هذين الموضوعين يعاني منها المجتمع الأمريكي، بينما توجد مشاكل أخرى تسود مجتمعات حضرية أخرى، مثل تلك التي تظهر في مدن إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومدن المجتمعات النامية عامة.

تحاول البحوث التي تهتم بدراسة جماعات الأقليات والمنحرفين أن تتعرف على طبيعة تكوين هذه الجماعات ومشاكلهم ومواقفهم وطريقة حياتهم. وتعتبر مشكلة الفقر من المشكلات الهامة التي تحظى باهتمام الدراسات الأنثروبولوجية، والتي تحاول وصف سلوك وقيم الفقراء، ويعتبر " أوسكار لويس Oscar Lewis من أبرز الأنثروبولوجيين الذين اهتموا بدراسة الفقر، وصاغ نظريته عن ثقافة الفقر، وقد أثرت الدراسات الأثنوغرافية الحضرية. رغم تعدد الموضوعات التي تهتم بها مدخل المشكلة في الدراسات الأنثروبولوجيا الحضرية، إلا أنه قد ظهرت بعض الانتقادات حول هذا المدخل، فالباحثون يتناولون دراسة المشكلة من منظور ضيق ومحدود. فالجماعات المضطهدة مثلا، هي مشكلة ناجمة عن الجماعة المسيطرة في المجتمع، ولذلك فإن التركيز عليها في الدراسة لا تكشف عن حقيقة المشكلة، بل يجب الإهتمام بدراسة بيئة العمل السياسي، ومن خلال ذلك يستطيع الباحث أن يتعرف على الجوانب الحقيقية والواقعية للمشكلة.

فإن مدخل دراسة المشكلة في الدراسات الأنثروبولوجيا يجب أن يتجه إلى معالجة المشكلة في ضوء العوامل البنائية التي تسود المجتمع.

3.6- المدخل التقليدي التحليلي:

تشتمل الأنثروبولوجيا الحضرية على مدخل ثالث يركز بدرجة أكثر على النظرية الأنثروبولوجية عموماً، خاصة نظرية القربى والتنشئة الاجتماعية. يعطي هذا المدخل إهتماماً أكبر للبناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية والثقافة.

ومن أبرز الطرق التي يستخدمها الأنثروبولوجيون في تحليل العلاقات الاجتماعية هي شبكة العلاقات الاجتماعية. فالجماعات القرابية وشبكة العلاقات هي وحدات اجتماعية أولية، وتؤثر بدرجة كبيرة في المعايير الاجتماعية والسلوك. وأجريت دراسات عن "الجماعات الأثنية" كوحدة للدراسة، وافترضوا أن كل جماعة هي "ثقافة صغيرة". كما يهتم الأنثروبولوجيون بدراسة جماعات الجيرة السكنية أي دراسة الروابط المكانية للجماعات السكنية. ومن أمثلة هذه الجماعات سكان المناطق الحضرية المتخلفة والتي تمثل وحدات مونوغرافية في الأنثروبولوجيا الحضرية للمدخل التقليدي التحليلي بعض المآخذ منها:

-لا يستطيع الباحث الأنثروبولوجي أن يدرس القرابة في المدينة ككل كذلك لا يستطيع دراسة الثقافات الفرعية الأثنية كتقافات صغيرة منفصلة،

فإن مثل هذه الدراسات لا شك أنها سوف تفتقد النظرة الكلية التي تهتم بالعلاقات الداخلية بين الأجزاء. وعموماً فإن الإنتقادات التي وجهت إلى المداخل الثلاث لا تقلل من أهميتها في الدراسات الأنثروبولوجية الحضرية. بإختصار تبدو الأبعاد المعتمدة في دراسة السلوك الحضري على جانب كبير من الأهمية إلا أنها افتقدت الرؤية التكاملية للتحضر وآلياته ومحركاته وظروف المحيط المتنامي في التعقيد...وعلى رأي جوبرج الذي يرى أن هناك انشغالا شديداً بالجزئيات مما تسبب في إغفال القضايا النظرية المتعددة المداخل في دراستها لظاهرة التحضر والتي هي في الأصل ذات طبيعة تكاملية مركبة،فالملاحظ أن التحضر عملية اجتماعية ولكنها مرتبطة بظواهر أخرى فهي مؤثرة فيها من جانب وناجمة عنها من جانب آخر.

7-الإتجاه المتعدد المداخل:

إن الدراسة الشاملة للمدينة يتجاوز بذلك أسلوب التحليل النسقي الواحد إلى أسلوب التحليل المتكامل الذي يجمع بين الأطر الجغرافية والتاريخية جنباً إلى جنب مع الأنساق الإقتصادية والاجتماعية. يستند هذا الأسلوب إلى الرؤية الواقعية لطبيعة الحياة الحضرية حيث يستحيل معها الفصل بين هذه الأطر والأنساق، فهي تشكل في النهاية إطاراً كلياً تظهر من خلاله كل مشكلات المدينة وهي في حالة تفاعل واتصال مستمرين.

1.7-أهم المرتكزات:

يقترح محمود الكردي صاحب اتجاه متعدد المداخل في دراسة قضايا التحضر والحضرية خمس مجالات رئيسية تكون على النحو التالي:

1.1.7-المجال الأول:الدراسات المتعلقة بالمفهوم والإطار النظري-المنهجي هناك عدم اتفاق مبدئي لمفهوم التحضر، ذلك أن كل اتجاه يراه من زاوية خاصة مما ترتب عنه ضعف في الإطار النظري وخطأ في المنهج مع وجوب التركيز على الدراسات المتخصصة في هذا الفرع.

2.1.7-المجال الثاني: الدراسات المتصلة بالنماذج والأنماط:

إن عملية التحضر لا تتم على نحو ثابت بالمجتمعات وإنما تتخذ صوراً متعددة طبقاً لتنوع هذه المجتمعات ذاتها. وتلك الصور يطلق عليها أحياناً "نماذج" أو "أنماط" وهي متفاوتة داخل المجتمع الواحد خلال فتراته التاريخية المتعاقبة.

3.1.7-المجال الثالث:دراسة المشكلات :

نالت دراسة المشكلات الاجتماعية حيزاً كبيراً في مجال الدراسات الحضرية ومرد ذلك الصلة الوثيقة بين ظاهرة الحضرية ونمو المشكلات الناجمة عن الحياة الحضرية بشكل ملموس (الهجرة، الإسكان، الترفيه إلخ)

4.1.7-المجال الرابع:دراسة بعض القضايا الخاصة:

من الطبيعي أن أنماط التحضر مختلفة، من مجتمع لآخر، وبالتالي فإن جوهر كل نمط يفرز نوعا من المواضيع الخاصة بالنسبة له دون غيره والتي يكون الإهتمام بها مدخلا طبيعيا ومنطقيا لإجراء دراسة تحليلية مفصلة عن نمط التحضر بالمجتمع ككل. فالنمط الحضري في مجتمعات البلدان النامية مثلا يزخر بالمشكلات نتيجة لحركة التغيير المستمرة التي تتم داخلها وتمس كل جوانب الحياة بها.

5.1.7-المجال الخامس:دراسة المسائل المتصلة بالتخطيط:

فدراسة النماذج والمشكلات والقضايا الخاصة تتطلب التخطيط لها بحيث يعتبر الأداة لتطويرها وتنميتها. فكل المجتمعات تعمل بمنهج التخطيط سواء منها المتطورة أو المتخلفة، غير أن التفاوت بينها ينحصر في مدى التحكم في أسلوب التخطيط. فتوجد العديد من الهيئات والمؤسسات التي تعنى بقضايا التخطيط والتنفيذ. إن الإتجاه المتعدد المداخل الذي اقترحه محمود الكردي لمعالجة مختلف الجوانب السلبية التي خصت الإتجاهات النظرية الأخرى ذات البعد الواحد. لم يخل من بعض المآخذ غير أنها ليست نابعة من طبيعته. فالنموذج المتعدد المداخل يحوي شرطين إثنين هما:

" -الاتساق و"التفاعل" فدونهما يصبح مفهوم التعدد مصطلحا لا معنى له ولا مضمون. إذ أنه من غير الصواب معالجة قضية التحضر بمجرد" تجميع "عدد من المداخل.

- كما يعتبر تحيز الباحث إلى إطار تخصصه مع عدم تمكينه تقادي هذا التجاوز من أهم الأخطاء ومن ثم تصبح دراسته غير واضحة من الناحية المنهجية كما يصعب تصنيفها من حيث الإتجاه أو المدخل النظري.

2.7-أهم الشروط الواجب مراعاتها وإتباعها عند صياغة هذا الإتجاه:

ولتمكين الباحث من صياغة هذا الإتجاه المتعدد المداخل بصورة سليمة، يوضح محمود الكردي مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها وإتباعها، ويقسمها إلى أربعة أنواع :

يخص الأول التصور النظري والمنهجي، أما الثاني فيهتم بقابلية التطبيق ويرتبط النوع الثالث بالتفاعل الداخلي بين مكوناته، أما الأخير فيتعلق الأمر بالشروط الواجب توفرها في الباحث ذاته

المحاضرة الخامسة:

وفيما يلي عرض موجز لأهم الشروط المميزة لكل نوع :

1.2.7-الشروط المتعلقة بالتصور النظري والمنهجي:

فالإتجاه المتوازن في دراسة ظواهر التحضر جاء على حد سواء كعلاج لإفتقار أو فقدان الإطار النظري أو المبالغة فيه على حساب الجوانب الأخرى منها دراسة الواقع بكل أبعاده. وكذلك لإعتماد هذا الإتجاه في مجال الدراسات الحضرية ينبغي أن يتم التفكير أولا في حقيقة المشكلة مع إيجاد حلا لها، ثم يجب أن لا يطغى تأصيل الجانب النظري أو التفكير في الإطار المنهجي على حساب تحليل المشكلة ذاتها.

2.2.7-الشروط المتصلة بقابلية التطبيق:

إن إختيار النظرية الملائمة للمشكلة التي يراد دراستها مسألة أساسية وحيوية، فهي حجر الزاوية في هذا الإتجاه.

إن مسألة" قابلية التطبيق "قد أخذت في الإعتبار مع بداية السبعينات بعد الفشل الذي أصاب البحث الإجتماعي نتيجة للإختبار بعد الخاطئ لبعض النظريات خصوصا القطاعات التطبيقية منها فرع علم الإجتماع الحضري. ويدعو محمود الكردي بضرورة الإختيار الجيد للإطار النظري والمنهجي بحيث يكون متسما مع المشكلة المتصلة بالأنماط الريفية والحضرية التي تتطلب د ارسات مركزة وموجهة أساسا نحو العلاج.

3.2.7-الشروط المتعلقة بالتفاعل الداخلي بين مكونات الإطار:

تتسم أغلبية البحوث والدراسات الحضرية بالإنفصال الحاد بين الجانبين النظري والتطبيقي ولا يوجد انسجام في التحليل بين الركائز النظرية ذاتها من جانب أو النتائج التطبيقية نفسها من جانب آخر. أما الشروط المطلوبة في هذا المجال فتبدأ من التصميم الأولي لمشكلة الدراسة، بحيث يتم منذ البداية التناغم بين عناصر الدراسة سواء أكانت في الإطار النظري أو التطبيقي.

4.2.7- الشروط الخاصة بالباحث ذاته:

على الباحث أن يلتزم بالدقة والوضوح والموضوعية للوصول إلى النتائج بأيسر الطرق والأساليب الممكنة، فضلا عن الخصائص التي يجب أن يتحلى بها مثل الصدق والأمانة والحفاظ على سرية البيانات... وغير ذلك. كما أن العلوم الإجتماعية تتطلب من الباحث أن يكون أكثر حذقا ومهارة و د تريبا نظرا للطبيعة الخاصة ونوعية المواضيع والمشكلات التي يتولاها بالدراسة¹⁷. بعد عرضنا لأهم الاتجاهات الفكرية والنظرية السوسولوجية التي حاولت تقديم تفسير لظاهرة التحضر في المجتمعات توضح لنا اختلافهم في اقتراح اسباب هذه الظاهرة التي مست كل المجتمعات الإنسانية، فهناك من فسّر هذه الظاهرة على انها نتيجة لزيادة الكثافة السكانية في المدن، وهناك من رأى بأنها نتيجة لتغير طبيعة النشاط الإنساني للأفراد بانتقالهم من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي، وكان ذلك بالنسبة للمجتمعات الصناعية، وهناك من نظر إلى هذه الظاهرة على اساس انها نتيجة لتغير اسلوب حياة الأفراد وارتفاع مستواهم الثقافي

وطموحهم في الحياة بشكل افضل ولكن الشيء الذي لم يختلف فيه جل هذه الاتجاهات الفكرية ان تحضر المجتمعات قد ادى إلى تعقد ظروف الحياة؛ مما ادى إلى ظهور مشكلات اجتماعية ومجتمعية جديدة، أصبحت فيما بعد من المواضيع المهمة التي شغلت فكر الباحثين في هذا المجال والتي اطلق عليها اسم مشكلات التحضر التي تنوعت واختلفت من مجتمع إلى مجتمع اخر. **التوجهات الراهنة للظاهرة الحضرية في الجزائر:**

تعد ظاهرة النمو الحضري اليوم سمة متكررة في جميع بلدان العالم وإن كانت أشد و أكثر وضوحا في المجتمعات النامية، ففي عام 2008 ولأول مرة كان أكثر من نصف عدد السكان في العالم يعيش في المناطق الحضرية، ووفقا للتوقعات الحالية فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 71 بالمائة بحلول عام 2050. وستحدث هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية، ومن المتوقع ان تبلغ الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية بين عامي 2007 و 2050 ثلاثة وخمسين مليوناً (2.27 في المائة) مقارنة بثلاثة ملايين فقط (1.49 في المائة) في البلدان المتقدمة.¹⁸

و المتمعن في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر يرى أنه بينما تضاعف عدد السكان الإجمالي بنحو 9.2 منتقلا من 3.752.000 نسمة سنة 1882 إلى 34.080.000 نسمة سنة 2008، تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بنحو 42.9 منتقلا من 523.000 نسمة سنة 1882 إلى أكثر من 22.413.314 نسمة سنة 2008¹⁹

إن الضغط الناتج عن ظاهرة التحضر هاته ألحق أضرارا كبيرة بالظروف الحياتية على مستوى الحضر واختلالات جوهرية في تنظيم مدننا منها:

- نقص فادح في مستوى الخدمات، المرافق والهيكل القاعدية.
- الضغط المتزايد للطلب على السكن، وما قابله من انتشار مريع للسكن العش.

¹⁷ - المرجع السابق، ص: 280.

¹⁸ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ، نيروبي 11-15 أبريل 2001.

¹⁹ - الوكالة الوطنية للإحصاء، 2008.

- غياب التماسك الاجتماعي وانتشار الهامشية الحضرية.

- فقدان السيطرة الامنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط وغير المخطط.

- مشكلات تلوث البيئة الحضرية بمختلف انواعها.

- الاستهلاك غير العقلاني للعقار الحضري.

و عليه يجب الارتقاء من مستوى إعداد سياسات عمرانية لا تنفك تدير وتسير النمو الديمغرافي-

فقط -عن طريق تدخلات متاخرة، غير منتظمة وغير كافية، إلى تشكيل قواعد متينة لسياسة جديدة هي

سياسة المدينة، انطلاقا واولا من تصحيح الاختلالات الموروثة من المرحلة

السابقة(التلوث البيئي، الفقر، التهميش والإقصاء، انعدام الأمن، تدمير التراث)...وثانيا عبر وضع اسس

متينة لمدينة مستدامة.

إن ظاهرة التحضر الذي شهدته الجزائر لم يكن وليد الفترة الاستعمارية ا و بعدها فقط، فعلى غرار مدن العالم

هي ظاهرة امتدت في التاريخ، مع ظهور المدن قبل حوالي 6000 سنة قبل الميلاد ، إلا ان القرنين الماضيين

قد شهدا تحضرا لم يسبق له مثيل، تمثل في تزايد حجم المجتمع الحضري وكثافته السكانية، وفي تغير الاساس

الوظيفي والاقتصادي ، وتغير طابع الحياة الفردية وابعاد السلوك وتعقده الاجتماعي.

الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر :

إن التحضر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض

المتوسط و قد وجدت

بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه

المستوطنات الحضرية من

زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في

الوسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة إلا إن المؤكد أن هذه المستوطنات استطاع المقيمون بها

أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية.

وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في

خاليا لمدن تطور البعض منها وتواصل في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب

والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى

ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدا بالغزو الروماني فالاجتياح

الوندالي ثم البيزنطي الى الفتوحات العربية الإسلامية وتسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على

الجزائر مرورا بالحكم العثماني الى الاستعمار الفرنسي

كل هذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر اذ

ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.

مراحل التحضر في الجزائر

وصلت نسبة الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49% من مجموع السكان في حين ان هذه النسبة

كانت حوالي 5% في بداية القرن ال19 أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن الى مجموع السكان

بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف ونحاول تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

1- المرحلة الأولى : (1830-1910) : وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان

الاروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية

وإقامة المستوطنات والأحياء الأوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من

طرق برية وسكك حديدية , أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف تبدأ هذه الشبكة عند مصادر المواد الأولية من معادن و ثروات طبيعية أخرى وتنتهي عند الموانئ من اجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد المواد الأولية الخام مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم الى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

2- المرحلة الثانية (1910-1954): مرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتسبب في انتشار الفقر من جراء تناقض الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري (خاصة الحبوب)

واستمرت هذه الوضعية الصعبة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية, وقد أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية الى الهجرة من الأرياف الى المدينة بحثا عن ظروف افضل

المحاضرة السادسة:

3- المرحلة الثالثة (1954-1966): مرحلة اندلاع ثورة التحرير والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة من الأرياف اتجاه المدن بسبب انعدام الأمن, وسياسة التشريد والطرده والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة, بعد الاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر

4- المرحلة الرابعة (1966-1977): وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبناها الرئيس الراحل هواري بومدين مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية, كل ذلك أدى الى تحريك السكان الى المدن بحثا عن العمل وحياة افضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات وتهميش الزراعة

5- المرحلة الخامسة (1977-1987): وهي مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة

ان ظاهرة التحضر التي أصبحت منتشرة في كثير من المراكز العمرانية في الجزائر, صارت تواجه العديد من المشاكل منها ما يلي:

ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3-6% سنويا في مختلف إجماع المدن الجزائرية

عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري و احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط والغير المخطط أي أن ظاهرة التحضر في الجزائر والإشكاليات الناتجة عنها يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين هما:

ب- الموجات المستمرة لتوافد من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتضاظ وتناقص فرص الشغل

وعدم تطوير وتهيئة الأرياف

وكمحاولة من ظاهرة التحضر الحتمية في الجزائر وضع الخبراء والباحثين المهتمين مجموعة من المحاولات والإستراتيجيات والبدائل التي يمكن اعتبارها وقاية لنمو الحضري المتوقع مستقبلا، والتي نذكر منها:

1- تحديد الطاقة الإستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها و إمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية

و ظاهرة المجتمعات الحضرية، التي بدأت تظهر في الجزائر (الجزائر العاصمة، وهران) حيث تداخلت حدود بعض المراكز الحضرية ومجالاتها حتى اصبح من الصعب تعريف الحدود الوسطية لهذه المراكز بسبب تلاحم نسيجها العمراني ولذا يجب الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال وذلك بتقسيم المجتمعات الحضرية إلى وحدات إدارية تتمتع بدرجة من الاستقلالية ولعل العدد المناسب لسكان الوحدة الحضرية الواحدة يتراوح ما بين 20-40 ألف نسمة حتى تسهل عملية التسيير الوحدة

2- بناء هيكل حضرية متزنة عبر مختلف جهات التراب الوطني مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتر وبولية، والمدن الجهوية الكبرى، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى

3- تهيئة إقليم المدينة لتخفيف من الضغط المركز على المدينة إداريا و اقتصاديا

4- تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف وذلك عن طريق عدة إجراءات تحفيزية وهي كما يلي:

أ- تنمية المناطق الريفية والعمل على أن تتحول المراكز الريفية إلى مناطق جذب سكاني

ب- تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية

المجاورة من جهة أخرى بحيث تصبح رحلة العمل اليومية أو قضاء الحاجة غير متعبة وليست طويلة زمنيا.

ج- وضع إستراتيجية محكمة لمقارنة المساوي والانحرافات الاجتماعية والحد من انتشار في الأرياف

وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن لراحة والهدوء والرياضة، بعيد عن الضوضاء والتلوث البيئي

د- ينبغي أن تصاحب التهيئة العمرانية في المراكز الحضرية تهيئة ريفية متوازنة بنفس المستوى أو أكثر

نسبيا وفي هذا ظهرت نظريات واتجاهات عديدة نذكر من بينها (التنمية الريفية المتكاملة) وإعادة النظر في

العلاقة بين المدن والأرياف.

طبيعة المدن الكبرى و مشكلات الامتداد الفيزيقي

تواجه المدينة في معظم أنحاء العالم مشكلات وأزمات حادة مثل مشكلة الفقر والمناطق العشوائية والإسكان والتلوث وأزمة المواصلات، وتعد هذه المشكلات وغيرها نتيجة للتغير التكنولوجي وما ارتبط بذلك من نمو المدن وتضخمها في العصر الحديث، ولذلك يقرر بعض الباحثين إلى أن التكنولوجيا غير قادرة على حل المشاكل التي تخلقها إلا إذا استعانت بالعلوم الإنسانية وفي مقدمتها علم الاجتماع.

• وفي هذا السياق يحدد مصطفى الخشاب أهم الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجي فيما يلي:-

أ. أن الأسرة تمثل أول وحدة اجتماعية استهدفت للتغير في حجمها وبنائها ووظائفها والعلاقات التي تربط بين عناصرها والحقوق والواجبات الأسرية، فقد قضى التقدم التكنولوجي على الأسرة بوصفها وحدة إنتاج وأدى إلى تشتيت عناصرها وأتاح للأفراد الحرية وقضى على سيادتها وسيطرتها وتضييق نطاق الأسرة من ناحية الحجم ومن ناحية الإطار المورفولوجي الذي تشغله.

ب. أدى التغير التكنولوجي إلى نمو المدينة وتضخمها حيث أخذت في الاتساع والنمو على حساب القرى

وبالتالي إلى تعقد مظاهر الحياة الاجتماعية فيها وتركز المشكلات كلما تركز السكان ، مما أدى إلى

انتشار أزمات عديدة في المدن مثل أزمة البطالة والإسكان والفقر وتكدس المواصلات وتلوث البيئة الحضرية.

ج. ويرتبط بالتقدم التكنولوجي انهيار سلطة القيم الروحية للهيئات الدينية نظراً لانتشار التيارات العلمانية والاستعداد على مناطق نفوذ الدين، هذا إلى أن التقدم التكنولوجي قد طبع الحياة بالنزعة المادية وركز اهتمامات الأفراد على تحقيق الغايات الدنيوية دون الأخروية.

د. أما العامل بوصفه العنصر البارز في الإنتاج الصناعي فقد قلب التقدم التكنولوجي وضعه الخاص والعام رأساً على عقب ، وكان أكثر العناصر الاجتماعية خضوعاً لعمليات لا حصر لها وتغيرات واضحة المعالم في وضعيه الصناعي والاجتماعي حيث أصبح العامل يعاني من الآلام السيكولوجية التي تتمثل في الملل والسأم لأن التكرار المستمر لحركات رتيبة تؤدي إلى إجهاد الجهاز العصبي بأكمله.

المحاضرة السابعة:

ومن هنا سوف نحاول أن نركز على أهم المشكلات الحضرية المزمنة التي تعاني منها المدينة في الآونة الأخيرة ليس حصراً ولكن نظراً لخطورتها وتفاقمها وهي على النحو التالي:-

1) مشكلة الفقر الحضري:

• أن الفقر حالة اجتماعية تتحدد من خلال ردود الفعل المجتمعية باعتبارهم فئة اجتماعية متميزة عن باقي أفراد المجتمع ، أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

• ويذهب (الكردي) إلى أن فقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة القسمة تكونت أساساً نتيجة للتفاوتات الضخمة التي نلاحظها في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل من الدخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات أتاحتها لهم المتغيرات السابقة، وبخاصة فيما يتعلق منها بالسكن والعلاج، وليس بلازم أن يكون الفقراء نازحون من المجتمع الريفي، وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة الحضرية ، ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

• ولهذا فقد أكد بعض الباحثين إلى أننا لو نظرنا إلى الفقر الحضري نظرة بنائية تاريخية فسوف نلاحظ ثلاث عوامل أساسية للفقر فيما يلي:-

1. فشل توقعات كثير من الدول النامية بحجم وخطوات التحضر السريع وعدم القدرة على مواجهة قضايا التحضر ومشكلاته.
2. عدم قدرة القطاع الحضري الرسمي على النمو والتوسع وامتصاص قوة العمل الحضرية المتزايدة.
3. عدم قدرة النظم الحكومية الرسمية على توسيع الخدمات الحضرية الأساسية وبناء البنية التحتية لتساعد على تلبية حاجات السكان الحضريين المتزايدة.

• وفي الواقع إنه في ظل العولمة فسوف يتزايد عدد الفقراء الحضري في الحضر ، وعلى هذا فإن أي سياسة تقوم على الإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في المجتمع الحضري سيكون محكوماً عليها بالفشل أن لم توضع إستراتيجية متكاملة لتطوير أوضاع الفقراء في الحضر ، وتكون جزءاً من إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية تكون قادرة على الارتقاء بالإنسان الفقير مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية.

• وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى تبني إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية من أجل التخطيط من حدة مشاكل الفقراء وأن تحتوى على ثلاث ركائز أساسية وهي:-

1. منهج اقتصادي يقوم على إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية يوفر قروضاً بفوائد مخفضة لذوى الدخل المحدودة أو الضعيفة ، والاهتمام بتطوير الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون شبكة أمان اجتماعي وذلك من خلال مضاعفة موارده المالية حتى يستطيع أن يؤدي دوره بفاعلية.
2. منهج يقوم على مبدأ الرفاه الاجتماعي ويطبق فقط على الفقراء فقرا معدما ولا يستطيعون مساعدة أنفسهم للخروج من حالة الفقر مثل المسنين والأرامل واليتامى وغيرهم.
3. منهج يقوم على تكوين رأس المال البشري ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم أضيروا من إعادة الهيكلة الرأس مالية ويحتاجون بشدة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وخلق فرص العمل.

2) مشكله البطالة في المجتمع الحضري

• تعد ظاهرة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي يترتب عليها أثارا اجتماعية خطيرة، فقد أكدت غالبية الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتطرف والعنف حيث أن غالبية المتعطلين وبخاصة أن الذين يعانون من نمط البطالة يعانون من إحباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة من التطرف بمضمونه الأيديولوجي (الفكري) أو محتواه الديني (العقائدي) وقاله العنصري (العرفي) الأمر الذي يتخذ صورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله.

• وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل رغم رغبته في ذلك.

• وقد حدد " فالنتينو بيانا "أن البطالة تعنى هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً وبالتالي تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق سن معينة ، وقد حدد ثلاثة شروط أساسية وهي:-

1. عدم وجود عملاً ، بمعنى الذين ليس لهم وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة.
2. البحث عن العمل بمعنى اتخاذ اجراءات للحصول على الوظيفة مدفوعة الأجر، وتمثل هذه الإجراءات في التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامّة للتشغيل وكذلك الذي يتابع الإعلانات في الصحف والمجلات أو أجرى مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.
3. الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر.

• والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحى جديداً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الإنفاق لتقليل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فكانت لتلك السياسات تأثيراً جلياً في خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة في بعض الدول بسبب العوامل التالية:-

1. تخلى بعض الدول نهائياً على الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.
2. تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.

3. خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي مما أدى إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.
4. ضعف النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضالة الأراضي المستصلحة مما ترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.
5. زيادة أعباء الديون الخارجية لبعض الدول النامية.
6. الاتجاه إلى نزع الملكية العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص وهي ما تعرف باسم سياسة الخصخصة والتي ترتب عليها تسريح للعمالة إلى المعاش المبكر.
7. استخدام وسائل تكنولوجية لا تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمل سواء عبر الاستثمار العام أو الخاص أو الأجنبي.

• ونتيجة لتعدد وتشابك العوامل المؤدية إلى ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من مصاحبات اجتماعية خطيرة على المجتمع الحضري بصفة خاصة ، فقد تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل تمثلت فيما يلي:-

1. سياسات إعادة التوزيع السكاني لمنع التركيز السكاني الزائد للعمالة النشطة اقتصادياً في المدن الكبرى.
2. سياسات اعاده التكيف الاقتصادي على المستوى الماكرو بهدف خلق بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل.
3. سياسات تنمية الموارد البشرية بشكل أفضل لمساعدة قوة العمل في التوظيف في القطاعات الاقتصادية الحديثة.
4. تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على تطور المشروعات ذات الأولوية الهامة على المستوى الاقتصادي.

المحاضرة الثامنة:

(3) مشكله الاسكان الحضري

- يعد المسكن الملائم أهم مقومات حياة الأسرة، وفي ظلّه تقوم الأسرة بوظائفها وتتأى عن كثير من المشكلات الصحية والتربوية والأخلاقية وتتوفر لها العمل المثمر.
- أن سوء حالة المسكن وعدم استبقائه لوسائل الصحة وعدم تناسبه مع حجم الأسرة يؤثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها.
- ولهذه الأسباب وغيرها اهتمت الدول النامية بوضع سياسات ثابتة لتوفير المسكن الصالح على أساس من الدراسة والبحث وتقصى المشكلات ، ومما دفع الدول إلى الاهتمام بهذا المرفق الظروف الخطيرة التي هددته وجعلته مشكلة المشاكل في العالم الحديث المعقد.
- لذا أصبح السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص.

• ومشكلات الاسكان الحضرية عادة ناجمة عن عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية، وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن، ولكن المشكلة بعد ذلك تعد أكثر تعقداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة

اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولكن الذي لاشك فيه أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية الأولى بالتضخم السكاني وعدم توازنه مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس.

• وفي هذا السياق يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية والتي تتمثل فيما يلي:-

1. التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.
2. الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.
3. طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.
4. معدلات النمو الاقتصادي والتحويلات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.
5. التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلبياً في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.
6. قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية.

4) مشكله التلوث الحضري

• التلوث والبيئة أصبحا مرادفات ومتلازمات في الأداء الوظيفي لكل منهما، وعلى هذا أخذت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري في توجيه مزيد من عنايتها لموضوع تلوث البيئة ، ولما كانت الاختراعات العلمية الحديثة تنطلق من المراكز الحضرية ولما كانت تطبيقاتها التكنولوجية تتخذ من المراكز الحضرية مستقراً ومستوطناً لها فإنه يترتب على ذلك تزايد فعال في حجم الآلات والمصانع والمركبات وغيرها مما ينفث نفاياته في المجتمعات الحضرية بشكل خاص.

• والبيئة في أبسط معانيها هل كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات ، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة ، وأن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، وأن أي تغير في جوانبها سرعان ما يكون له آثار واضحة في ذلك، ولذا فإن البيئة تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي بل هو أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض.

• ولذلك فإن تدخل الإنسان غير الواعي وغير القائم على سند علمي أو معرفي بعواقب هذا التدخل فإنما ينذر بنتائج وخيمة في إفساد ذلك التوازن، وقد كان الانفجار السكاني أثره الواضح في الطلب المتزايد على الغذاء والذي ألقى عبئاً كبيراً على الموارد الطبيعية التي تتوفر في البيئة المحيطة بالإنسان، فضلاً عن أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان تؤدي إلى فساد البيئة وتقلل من صلاحيتها للمعيشة الإنسانية.

• فتكدس السكان في المدن الكبيرة مثلاً ينتج عنه أضرار كثيرة ، فالطرق المملوءة بالسيارات والمركبات وعوادمها السامة وزحامها الشديد، والضغط على محطات القوى والوقود والطلب المتزايد على مياه الشرب النقية والحاجة إلى توفير محطات الصرف الصحي الملائمة ، كل ذلك يجعل بعض الأجهزة المسؤولة يعجز

عن الوفاء باحتياجات السكان ، وذلك لأسباب عديدة وبذلك يكون الحد من التضخم السكاني غير المحسوب في مقابل الموارد المتاحة.

• من هذا المنطلق أصبح تلوث البيئة ظاهرة حية يحس بها الجميع ، فلم تعد البيئة قادرة على تجدي مواردها الطبيعية مما أدى إلى اختلال عناصرها المختلفة ، فلم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ، فأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان والغازات.

• ونتيجة خطورة مشكلة التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة طرح منذ أول السبعينات شعارات تنمية بلا تدمير ، وتنمية أيكولوجية تشير إلى ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلوث) وفي أواخر الثمانينات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة وقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيداً للمشاركة العربية في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992.

• وبالتالي أصبح هدف التنمية المستدامة هو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير احتياجاتها والالتزام بشروط ثلاثة:

1. ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وهذا امر واضح ومبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير ، فرصيدنا منها محدود وأحياناً غير معروف وحسن استخدامه واجب.
2. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة (نباتية أو حيوانية ، أرضية أو مائية) على تجديد نفسها حتى لا تندثر وتنفى إلى غير رجعة.
3. عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات حتى لا يتلوث النظام البيئي تلوثاً يضر بالإنسان والحيوانات على حد سواء.

5) مشكله المناطق المتخلفة بالمدينة

• في الواقع تشكل المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية ، كما أنها تكشف في ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري، ولاشك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.

• ويطلق على المناطق المتخلفة مسميات عدة ومن أكثرها استخداماً:-

1. مناطق واضي اليد وتشير إلى المناطق السكنية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراضي فضاء مملوكة للدولة وتنسم بمساكن منخفضة المستوى.
2. المناطق التلقائية أو الطفيلية وهي مناطق تقع على أطراف المدن وتتكون من مساكن متدنية المستوى من حيث المواد المستعملة في البناء كما أنها محرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي ولا يتمتع ساكنو هذه المناطق بأي سند قانوني للملكية أو إيجار لهذه المساكن.
3. المناطق المستقلة ، واستخدم هذا المصطلح المهندس المعماري جون تيرنر لتعريف مساكن واضي اليد في أمريكا اللاتينية.

• وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي معين، ويقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة وغير ملائمة للحياة والسكن بها، وترمز هذه المناطق إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسؤولية الجماعية.

• كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين ، وهذه المناطق عادة ما تكون مناطق تفريغ لمشكلات المدينة وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم يعانون من وجودهم بها، كذلك فالمجتمع الأكبر يعاني من وجود هذه المناطق التي ترمز إلى التخلف الحضاري.

• أن تطوير المناطق المتخلفة يجب أن ينطلق من فلسفة مؤداها: أنك إذا لم تستطيع مواجهتهم فإنك ممكن أن تتحالف معهم ، وقد حدد مارتن أربع مميزات لهذه الفلسفة البرجماتية تتمثل فيما يلي:-

1. أنها تحافظ على الإسكان منخفض التكاليف في المناطق الموجودة بها.
2. أنها تحافظ على البناء الداخلي للمجتمع المحلي.
3. أنها تحافظ على النظام الاقتصادي القائم والفرص المتاحة لفقراء الحضر..
4. أما البديل الآخر والذي يطلق عليه إعادة الإسكان فإنه يعمل على سيادة الاضطراب الاجتماعي وحدوث فوضى داخل المنطقة وبالتالي فهو موقعاً أقل تفضيلاً.

على الرغم من وجود مشكلات مشتركة تواجه المدن المعاصرة إلا أن هناك عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية يجب أخذها في الاعتبار عند تناول هذه المشكلات ، وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد خلقت مشكلات حضرية عديدة ، إلا أنها ليست قادرة على حل هذه المشكلات كما يؤكد الكثير من الباحثين.

• ورغم هذا فإن المدن المعاصرة أياً كان حجم المشكلات التي تواجهها فإنها تكافح من أجل البقاء والاستمرار في إثراء الحياة الانسانية برغم ما تواجهه من صعاب ، فلقد وجدت المدن الحضرية لتبقى ومن هنا فإن البحث الحقيقي يجب أن يتجه نحو خلق حياة حضرية أكثر إشباعاً وهدوءاً وسعادة.

هذا و يمكن للطالب التوسع أكثر من خلال الاستعانة بالمراجع التالية المتوفرة سواء على مستوى مكتبة الكلية أو المكتبة المركزية.

قائمة المراجع:

- 1- السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية- دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة- دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، سنة 1991.
 - 2- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 2004.
 - 3- إسحاق يعقوب وأبو عياش: الاتجاهات المعاصرة والدراسات الحضرية، جامعة الكويت، سنة 1997.
 - 4- هالة منصور: محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 2001.
 - 5- حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع - مجتمع المدينة نموذجاً - ، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، سنة 1999.
 - 6- حسين عبد الحميد رشوان: المدينة-دراسة في علم الاجتماع الحضري-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، سنة 1998.
 - 7- لوجلي الصالح الزاوي: علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، سنة 2002.
- فاديه عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، سنة 1997.

